

ملف

# قانون سلامة الغذاء

# العبرة في التنفيذ

## الصلاحيات للوزارات والرقابة لهيئة

### أيما الشوق

بعد أكثر من 10 سنوات، أقرّ أخيراً قانون سلامة الغذاء في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الأسبوع الماضي. تزامن إقرار القانون مع مرور سنة على اطلاق وزارة الصحة حملة سلامة الغذاء، التي أثبتت للبنانيين أن طعامهم وشرابهم ملوثان حتى بالجراثيم البشري وبإصناف كثيرة من البكتيريا والجراثيم. أخرج وزير الصحة وأثل أبو فاعور جميع الكتل السياسية وهيئات أصحاب الأعمال بعدما لقت الحملة صدى إعلاميا كبيرا. منذ ذاك الحين، وضع قانون سلامة الغذاء على سكة التشريع بعد تجميد طويل. دخل مشروع القانون في متاهة اللجان النيابية، وصار هناك صيغتان لتسوية الخلافات

وحماية المصالح: الأولى قَدّمها النائب عاطف مجلاني والثانية قَدّمها النائب نجيب مقلاتي. النقاش الأساسي، الذي عرفل إقرار القانون سنة كاملة، تمثل في إشكالية إعطاء صلاحيات واسعة لهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء، المرتبطة برئيس مجلس الوزراء، وذلك على حساب صلاحيات الوزارات المعنية، ما أثار اعتراضات كثيرة من قبل هذه الوزارات، ولا سيما وزارة الصناعة. في النهاية جرى التوافق على صيغة مجدلاني المعتدلة، بحيث باتت تضمن التنسيق مع الوزارات باحد الأدنى مع ارجحية لقرارات الهيئة.

### المهم اليوم هو إصدار المحل بالقانون

مركز القانون على مبدأ مراقبة الغذاء «من المزرعة إلى المائدة»، أي أنه يشمل تتبع ومراقبة سلسلة الغذاء بمرحلتها كافة. بدءاً من الأرض

والمصنع والاستيراد وصولاً إلى المتجر والمطعم، باستثناء الغذاء غير المعد للبيع الذي يحضر في المنازل ويخزن فيها للاستعمال الشخصي. يشمل القانون جميع أنواع المأكولات والمشروبات بما في ذلك المياه المعدنية، فضلاً عن جميع المواد التي تستعمل في عمليات تصنيع الغذاء وتحويله وإعداده وتعبئته ومعالجته وتسويقه إضافة إلى جميع المنتجات الزراعية.

يصف أبو فاعور إقرار القانون بـ«الإنجاز». وقال لـ«الخبار» إنه بات هناك أطر مؤسستية لحملة سلامة الغذاء بعدما راهن الكثيرون على أن تكون «هبة موسمية»، مشيراً إلى أن الأهمية الأساسية للقانون تكمن في أنه أوجد هيئة مهمتها ضمان سلامة الغذاء بعدما كانت هذه المسألة مهملة. إلا أن إقرار القانون لا يعني بالضرورة أن الغذاء في لبنان أصبح سليماً، إذ يشير أبو فاعور إلى أن «القانون رسم المسار التنظيمي أما تأمين سلامة الغذاء فهو مرتبط بسرعة إصدار المراسيم التطبيقية، وجدية الأشخاص الذين سيجري تعيينهم في الهيئة».

يرى رئيس جمعية حماية المستهلك زهير بربو أنّ القانون «يتجاوب مع احتياجات السوق اللبنانية ويؤمّن

سلامة الغذاء». إلا أن المهم اليوم هو إصدار المراسيم التطبيقية من أجل بدء العمل بالقانون. إضافة إلى أهمية أن تؤلف الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء بالإرتكاز على الكفاءة لا المحاصصة السياسية التي يمكنها أن تعطل عمل الهيئة». ويشدّد على أن «توحيد الجهود عبر هيئة واحدة تتولى التنسيق مع الوزارات لتأمين سلامة الغذاء هي تجربة أثبتت نجاحها في مختلف دول العالم وليست اختراعاً جديداً».

في الأونة الأخيرة، أُثيرت نقاشات عديدة عن تفريغ القانون من مضمونه عبر إضعاف الرقابة الممارسة على المؤسسات الخاصة بفعل ضغوط اصدار المراسيم التطبيقية، وجدية الأشخاص الذين سيجري تعيينهم في الهيئة».

يرى رئيس جمعية حماية المستهلك زهير بربو أنّ القانون «يتجاوب مع احتياجات السوق اللبنانية ويؤمّن

الرقابة لم يجز إضعافها بل

الصحة، وراى أن مشروع القانون في صيغته الأولى يعطي الهيئة صلاحيات هذه الوزارات والإدارات العامة أخرى، فيما المطلوب هو تعزيز صراحة عن الإشكاليات التي واجهت القانون، مشيراً إلى أنه كان يجب أن تُعطى الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء صلاحيات كاملة من دون أي عراقيل متعلقة بصلاحيات الوزارات، إذ أنّ مسالة سلامة الغذاء لا تقف عند اعتبارات سياسية.

وكان وزير الصناعة حسين الحاج حسن من أكثر المعارضين على صلاحيات «الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء» وهو أعلن مراراً تأييده لاصدار القانون، إلا أنه انتقد في تصريحات سابقة أن تكون «الهيئة» بمثابة مجلس وزراء بدليل يضم وزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد

عبارة «وبعد التنسيق مع الإدارات المعنية»، وهذه العبارة أضعفت على نحو مكر على عدد من المواد المتعلقة بالقرارات التي تتخذها الهيئة، وهي الصيغة النهائية التي جرى الاتفاق عليها «كي لا يجري لمس بالعقارات الطائفية الموزعة، لأن الوزارات لا تريد أن تتنازل عن صلاحياتها لرئيس الحكومة، إذ أنّ الهيئة تقع تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء»، وفق أبو فاعور.

يوضح وزير الصحة أنّ هذه الصيغة «هي عبارة عن تنسيق بين الهيئة والوزارات بحيث بقيت الصلاحيات للوزارات وبقيت الرقابة للهيئة، لكن لم يعد بإمكان الوزارات أن ترفض التوصيات التي تصدر عن الهيئة، وبالتالي فإن إيجابية القانون هي أن السلسلة الغذائية أصبحت بكاملها تحت رقابة جهاز واحد». إلا أن المادة 46 من القانون، التي أخذت حيزاً كبيراً من نقاشات النواب، تنص على أنه «في حال وجود خلاف بين الهيئة وإحدى الإدارات حول القرارات أو التدابير الواجب اتخاذها المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون، يعد

وأي الهيئة مرجحاً وتُعمل به». ما أثار اعتراض عدد من النواب، الذين طالبوا بأن تكون مرجعية الحسم لمجلس الوزراء. يعلق أبو فاعور على الأمر بأن «الهيئة لديها استقلالية والوزارات لم تكن تقوم بواجباتها طوال السنوات الماضية، بدءاً من وزارة الصحة، إذ كانت مديريةية الوفاية، المسؤولة عن سلامة الغذاء، مهمة ومخصصة للتوظيف السياسي، وبالتالي نحن بحاجة اليوم إلى عدم ترك قضية سلامة الغذاء لمزاجية الوزراء».

(مروان طحطح)



يشدّد على مطلب «توحيد المعايير من قبل جهات موحدة».

### وحدتها نقابة اصحاب المطاعم كانت «الشريكة» الواضحة في إعداد القانون

«إننا شاركنا بكثير من صياغات القانون»، لافتاً إلى أن «النواب الصغير سينتج إقبالها». لتجاوبوا مع الكثير من ملاحظاتها». ما هي طبيعة هذه الملاحظات؟ لا يدخل الرامي في التفاصيل، لكنه

## الشيطان يكمن في المراسيم

بإستثناء نقابة المطاعم والمقاهي، لم تطلع معظم نقابات اصحاب الأعمال المعنية بقانون سلامة الغذاء على نص القانون بعد. نقابة تجار اللحوم المجرّدة، اتحاد القضاة، إن نقابة تجّار الخضار والفواكه، نقابتا المزارعين والفلاحين، نقابة بائعي الأسماك ونقابة الدواجن. هذه «النقابات» ليست على «أرابة» بما ينص عليه قانون سلامة الغذاء، حتى جمعية الصنائع (لم تطلع على القانون بنحو وآفي يتبع لها إعطاء ملاحظات أو رأي)، وفق ما قال نائب رئيس الجمعية، رئيس نقابة اصحاب الصناعات الغذائية السابق، جورج نصرأوي لـ«الخبار». يُجمع المخدّثون باسم هذه الاتحادات والنقابات على «صوابية» القانون بـ «شكله العام»، على الرغم من عدم اطلاعهم على أحكامه بعد ولم تصدر مراسيمه التطبيقية. هم يرون أن وجود قانون هدفه السلامة العامة «بالمبدأ» هو أمر جيد، لكن ملاحظاتهم ومواجسهم تعطي انطباعاً عاماً بأنهم لا يتقنون باليات التطبيق، وأحياناً لا يعبرون أهمية للقانون، لاعتقادهم أنه سيكون قابلاً للخرق أو لن يكون تطبيقه جدياً.

يشكو معظم هؤلاء عدم إشراكهم بوضع القانون ومناقشته. يعلق رئيس جمعية تجار اللحوم المجرّدة، والمخلجة سميح المصري قائلاً إنه «لا يمكن محاسبة تاجر لحم إن لم يكن على بينة من الإرشادات... لو تم إشراكنا لكناً افدناهم بكثير من الملاحظات».

يقول رئيس نقابة تجّار الخضار

نتج من هذه الكشفو إقبال 223 مؤسسة وتوجيه إنذارات إلى 1689 مؤسسة وتحريم 38 محضر ضبط، إضافة إلى إحالة 150 مؤسسة إلى القضاء. أما المؤسسات التي سؤّت وضعها، فبلغ عددها 472 مؤسسة. يقول أبو فاعور لـ «الخبار» إنّ «واقع سلامة الغذاء اليوم أصبح أفضل بكثير، إذ لاحظنا تقدماً كبيراً في موضوع مطابقة العينات للمواصفات، لكننا أصننا بنسبة في بعض الإصناف جراء أزمة النقابات، وتحديدًا في شهري آب وليلول». يحسب تقرير أعدته وزارة الصحة، يظهر تراجع كبير في نسبة العينات المطابقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أي منذ انفجار أزمة تراكم النقابات فنسبة العينات المطابقة في



منذ انطلقت الحملة أفقلت 223 مؤسسة (مروان طحطح)

### أيما الشوق

سنة مضت على اطلاق وزير الصحة وائل أبو فاعور «الغنتلة» الأولى في ما خض سلامة الغذاء: «انتم تاكلون خرا». كان هذا أول إقرار «رسمي» يصدر عن وزارة الصحة بوجود تلوث غذائي على درجة عالية. طالوت الفضيحة مؤسسات كبيرة مثل «ماكدونالدز»، «سبينس»، «كبابجي» (tsc mega)، «هوا تشيكن» («الحللى» وغيرها. منذ ذلك الوقت انطلقت حملة سلامة الغذاء، كانت أولى حلقاتها بكشف فساد 38 فرعاً المؤسسات ومطاعم وملاحم، من مناطق مختلفة خارج بيروت لترشخ أخيراً عبر إقرار قانون سلامة الغذاء. حتى أمس بلغ عدد الكشفو على

## النهايات تعيد المؤشرات إلى ما كانت عليه

اللحوم «النيّة» كانت خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي 65%، وتحسنت في شهر شباط من العام الحالي إلى 83%، إلا أنها تراجعت على نحو دراماتيكي في شهر آب إلى 47%. وذلك بسبب أزمة النقابات وفق تقرير وزارة الصحة. كذلك نسبة العينات المطابقة في الدجاج التي كانت 58% عام 2014، ارتفعت إلى 83% في آذار 2015، لتتخفّض إلى 52% في تشرين الأول. أما الأسماك «النتة»، فقد تراجعت نسبة العينات المطابقة من 100% خلال شهري نيسان وآيار إلى 75% في شهر آب لتعود وترتفع إلى 92% في شهر تشرين الأول. في المقابل، سجلت الأغذية الأخرى تحسناً متفاوتاً في نسبة العينات المطابقة، إذ سجلت

تعيد هذه المسألة فتح باب الضغوط السياسية التي لا تزال قائمة باعتراف الوزير. أبو فاعور نفسه أعلن في حديث سابق بعد مرور شهر ونصف شهر على انطلاق الحملة أنه «اكتشف خلال هذه الحملة أن هناك مؤسسات ومصانع تحظى بحمايات سياسية كثيرة وتمنن على ختل نيابية وزارية». آنذاك تحدث عن «إخفاق كبير في المحاسبة»، فهل لا يزال الوضع على ما كان عليه» على الصعيد القضائي، عبّر الوزير عن «صدمة إيجابية»، إذ اكتشف أنّ القانون متشدد بعكس ما كان يُروّج له. يقول أبو فاعور إنّ «الأحكام القضائية في الملفات الحالية التي القضاء بدأت تصدر ويدات ترتفع معها جمعية تجار اللحوم المجرّدة صدرت بحقهم أحكام قضائية بالحبس لسنة أشهر وغرامة بقيمة 50 مليون ليرة». يؤكّد أخيراً أن القضاء يتعامل بجديّة مع الملفات الحالية إليه والأحكام فيها تصدر تباعاً.